الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.4

Distr.: General

31 January 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أولهايه . . . . . (جيبوتي)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-28082

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد شودري (بنغلاديش): قال إن العولمة قد أدت إلى زيادة إضعاف البلدان النامية بعدة طرق. وعلى سبيل المثال، فإن حرية التجارة قد أسفرت عن تخفيض قدرة الحكومات على تحقيق إيرادات من الضرائب المفروضة على الواردات مما تمخض عن خسائر كبيرة في الإيرادات. ولم تتحقق أي زيادة في الإنتاج أو في المقترحة بالعولمة إلى ربط اقتصادات البلدان النامية بالسوق الرأسمالية العالمية، مما جعلها تحت رحمة حركة رأس المال غير المقيدة. وقد حصل تدفق اقتصادي مأساوي معاكس في عدد كبير من البلدان في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨، مما دفع الجميع إلى تقويم أخطار العولمة مقابل فوائدها. وبهذا الخصوص حث السيد شودري البلدان المتقدمة النمو - المستفيدة الرئيسية من العولمة - على مساعدة البلدان النامية في جهودها لإصلاح الآثار السالبة للعولمة. وبالإشارة إلى الإعداد للقاء حكومي دولي رفيع المستوى في عام ٢٠٠١، رحب باشتراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقال إن المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد دورة جديدة من المحادثات، ويضع برنامج منظمة التجارة العالمية، سيساعد على تحديد جدول أعمال التجارة والتنمية للألفية الثالثة. وينبغي أن تعمل المباحثات التي تجريها اللجنة الثانية على تقديم إشارة واضحة بشأن ما يتوقع من ذلك الاجتماع.

٢ - وأشار إلى أن البلدان النامية قد فتحت أسواقها، بيد أنها لم تتلق معاملة متبادلة كافية. إنها بحاجة إلى الوصول إلى الأسواق العالمية التي تتعامل بالمنتجات التي تعنيها، وإلى القدرة على تنويع منتجاتها الأساسية وإلى أسعار ثابتة للسلع. وفي هذا الميدان ينبغي أن يظل وضع التجارة الخارجي لأقل البلدان نموا، نصب العين. ويصعب على كل من هذه البلدان الوصول إلى الأسواق العالمية فضلا عن القيود الجانبية الشديدة. إن تصاعد التعريفات، حيث تطبق أعلى التعريفات على السلع المصنعة، يعتبر كذلك عقبة تحول دون قدرة تلك البلدان على زيادة نواتجها في قطاع الصناعة التحويلية. وفضلا عن ذلك، فإن عقبات اللاتعريفة التي تكون بشكل حصص، وقيود التصدير الطوعي، وما يسمى بتدابير عدم الإغراق، تؤدي إلى مزيد من إعاقة وصول أقل البلدان نموا إلى المنتجات الجديدة التي تتمكن من تصنيعها. وينبغي أن تتضمن نتائج المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، فتح الأسواق لوصول جميع منتجات أقل البلدان نموا، دون أي استثناء.

٣ - وفي الوقت الذي رحب فيه بمبادرة مجموعة البلدان الثمانية في كولونيا، بشطب مبلغ ١٥ بليون من ديون أشد البلدان فقرا، وإضافة بلدان أخرى إلى قائمة البلدان المؤهلة لتخفيف الديون المترتبة عليها، فإن الواقع يشير إلى أن هناك عددا كبيرا من البلدان الفقيرة لا تزال تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على برامج الصحة والتعليم. وفي هذا السياق رحب أيضا بتعهد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الديون المترتبة على أشد البلدان فقرا في العالم، من جانب بلده. وأعرب عن أمله بقيام البلدان الغنية الأخرى بالعمل الصالح فعلا عن طريق الإعلان عن تعهدات مماثلة.

٤ - السيد بعلي (الجزائر): قال إن تزايد الاعتماد المتبادل في ميداني الاقتصاد والعولمة يظهر الحاجة الماسة إلى حوار وتعاون. إن المجتمع الدولي مقتنع على نحو متزايد بالحاجة إلى العمل بغية تعزيز الاستثمار الأقصى

للفرص الواسعة للتعاون التي تتيحها العولمة، من جانب جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية. إن التقصير في اتخاذ إجراءات لتنظيم بعض جوانب العولمة يعني الحكم على معظم بلدان الجنوب بالمعاناة من الآثار السلبية للعولمة فقط، وإتاحة الفرصة للبلدان الغنية لجني المنافع. إن البلدان النامية بحاجة إلى دعم دولي واسع وفعال في مجال جهودها لتحقيق الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي. وفي هذا المجال فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات التقنية بغية بناء القدرات الوطنية ومنافذ التصدير، لا تشكل إلا بعضا من الشروط اللازمة لاشتراك الجنوب في التجارة العالمية. إن النمو الاقتصادي الناشط والمستدام، الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العمالة والجهود المبذولة لاستئصال الفقر، يعتبر أمرا حيويا.

٥ - وشدد على وجوب قيام المحافل الرئيسية للحوار والتعاون الدوليين، بالتأكيد بشكل مكثف، على هموم بلدان الجنوب ورغبتها في الاشتراك الفعال في الشؤون الدولية، سواء باعتبار ذلك جزءا من تعزيز هندسة البناء المالي الدولي أو خلال مباحثات مؤتمر التجارة العالمية المقبل. ومع أن الوضع الاقتصادي العالمي قد تحسن على نحو كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، إلا أن الفقر لا يزال يخيم بشدة على الأغلبية الساحقة من سكان العالم، وعلى قرابة نصف سكان أفريقيا. كما أن الاضطرابات في الأسواق العالمية تزيد بالتأكيد من تفاقم الفقر بدلا من تخفيفه.

٦ - وأشار إلى أزمة أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية للتنمية، باعتبارها تشكل قضية أخرى ينصب عليها اهتمام وفده على نحو كبير، بسبب الانخفاض المقلق للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ الذي أدى بالفعل إلى تخفيضات كبيرة في برامج التعاون التي تنفذها صناديق وبرامج الأمم المتحدة في البلدان النامية. ونظرا لأن البلدان الأفريقية قد تأثرت إلى أقصى حد بهذه التخفيضات، فقد ناشد المجتمع الدولي لتقديم كل الدعم الذي تستحقه أفريقيا في جهودها لإنهاء النزاعات، لتركيز طاقاتها على إعادة البناء والتنمية.

٧ - وحث على وضع استراتيجية عاجلة تعالج مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية. وفي هذا السياق رحب بالمبادرة الإيجابية التي اتخذتها مجموعة السبع في كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والوكالات الدولية المقرضة في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لدعم مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعزيز تمويلها. وبينما أعرب عن أمله بأن تنفيذ هذه المبادرة سيكون مبسطا، وأن نطاقها يتسع لتحقيق الآثار المرجوة، فإنه حذر من أن يكون تنفيذها على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة لهذا الصنف من البلدان، أو إلى البلدان النامية الأخرى. كما ينبغي أن تراعي المناقشات الدولية الدائرة بشأن الديون مشاكل الفئات الأخرى من البلدان النامية كذلك، بما في ذلك البلدان النامية متوسطة الدخل التي تواجه المشاكل الخطيرة للديون. وشدد على الأهمية الحيوية للتمويل لأغراض التنمية سواء للبلدان النامية أو لشركائها. وفي هذا السياق، من المهم قيام جميع البلدان بالاشتراك في الأعمال التحضيرية المؤدية إلى عقد المحفل الحكومي الدولي رفيع المستوى لتمويل التنمية في عام ٢٠٠١، بروح التعاون والشراكة الحقيقية.

٨ - وقال إن الركود الذي يصيب أقل البلدان نموا يظل يعتبر امتحانا لضمير المجتمع الدولي وتحديا له. فعلى البلدان الأكثر غنى أن تزيد المعونة الإنمائية وتتيح المساعدة التكنولوجية والتخفيف من الديون، وتقدم دعما أكبر لتنويع اقتصادات البلدان النامية.

٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بقيام الدورة الحادية والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة باعتماد إجراءات أساسية لمزيد من التنفيذ لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكد على وجوب الاعتراف بالعلاقة الأساسية بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وينبغي أن يسفر هذا الاعتراف عن اتخاذ إجراءات ملموسة، لا سيما في مجالات التمويل لأغراض التنمية، لأنه بدون التعهدات الكبيرة من جانب المجتمع الدولي، وانعدام التنمية الفعلية القادرة على استئصال الفقر، فإن التوصيات الجديدة ستكون خالية من أي معنى.

١٠ - **السيد أمزيان** (المغرب): أعرب عن أمل وفده بأن تعمل الأزمة المالية الدولية على حث المجتمع الدولي على التأمل مليا بشأن سلبيات النظام النقدي والمالي الدولي، واتخاذ الخطوات الملائمة لتجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين مختلف المعنيين في هذا الميدان. وينبغي أن ينصب هدف هذا التنسيق على تخفيض الآثار العكسية لمضاربات رؤوس الأموال المتدفقة في اقتصادات البلدان النامية وحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يجب أن تتفق البلدان المتقدمة النمو على جعل نظم التجارة الدولية أكثر ملاءمة للبلدان النامية، عن طريق إتاحة وصول أيسر لمنتجات البلدان النامية التي تتسم بميزات نسبية. وفي هذا المجال فإن إعادة إحياء التدابير الحمائية التي تعتمد باسم المعايير الاجتماعية والبيئية تبعث على القلق، لأنها قد تؤدي إلى تقويض الأساس الأصلي لمنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن أهمية اغتنام الفرصة التي يتيحها المؤتمر الوزاري الثالث لمؤتمر التجارة العالمية لتوطيد المنجزات وافتتاح عصر تتمكن فيه التجارة من الإسهام على نحو أكبر في تنمية بلدان الجنوب.

١١ - وعلى الرغم من نطاق التحديات التي تواجه البلدان نتيجة العولمة، فقد أعرب عن ثقته بأن هذه الظاهرة تعتبر أداة لتغيرات إيجابية ذات فائدة للجنس البشري ككل، نظرا لأنها تعزز النظام الديمقراطي للحكم الذي يحترم كرامة الإنسان، وتشجع الدول على أن تكون أعضاء مسؤولون في مجتمع دولي ذي طابع مسالم أكثر.

١٢ - واعتبر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي. وأشار إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1، الفقرة ٧٢) الذي يذكر أن ٤٤ في المائة من الأفريقيين، و ٥١ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع؛ وأن ٩١ في المائة من جميع حالات الوفاة بسبب مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في العالم قد حدثت في ٣٤ بلدا، منها ٢٩ بلدا في أفريقيا؛ وأن أعباء الديون في أفريقيا تعادل ٣٠٠ في المائة من صادراتها من السلع والخدمات؛ وأن هذه القارة لا تتلقى سوى ٣ في المائة من جميع الاستثمارات الخارجية المباشرة.

١٣ - وقال إن آفاق مستقبل أفريقيا ليست مبشرة؛ فالنمو المتحقق حاليا الذي يساوي ٣ في المائة، يعادل في الواقع صفرا، بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا للزيادة السريعة في السكان. كما تساهم الحروب والمنازعات، وضعف الحكومات والفساد في تكوين صور أفريقيا باعتبارها منطقة تعيش أزمة أبدية. ومع ذلك، فإن الانتخابات الديمقراطية قد أصبحت القاعدة بدل الاستثناء؛ كما أن التقدم نحو الحكم الصحيح، والمحاسبة، والشفافية وحكم القانون، يعتبر تقدما بطيئا بيد أنه مؤكد؛ كما يجري إرساء حرية التجارة، والخصخصة والإصلاح القانوني والمالي وترشيد الإدارة العامة، لضمان عدم تهميش القارة بعد الآن.

١٤ - وذكر أنه بغية الاضطلاع بهذه التطورات الصعبة ولكنها ضرورية، فإن أفريقيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك زيادة المساعدة المالية والإنسانية، والمشاركة في جهود حفظ السلم، وتخفيض أعباء الديون، ووصول أفضل إلى أسواق التصدير، ووضع حوافز للاستثمارات الخارجية المباشرة. ومن خلال المشاركة الفعلية على الصعيدين الوطني والدولي، ستتمكن أفريقيا من إدراك ٧ في المائة من معدل النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق تخفيض مستويات الفقر بشكل ملحوظ.

١٥ - وقال إنه مما يبعث على القلق إنه في كل استعراض لمنتصف الأجل؛ لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة خلال العقد الحالي، تلاحظ الجمعية العامة بأسف وقلق أن المجتمع الدولي قد أخفق في الوفاء بالتعهدات التي التزم بها. فإذا استمر هذا الاتجاه الخطر، فإنه سوف يضر على نحو دائم بمصداقية المنظمة، ليس فقط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحسب، بل فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. وفضلا عن ذلك فإن الجهود المبذولة في سبيل ضمانة السلم والأمن سوف لن تكلل بالنجاح إلا إذا اقترنت بإعادة البناء والتنمية. وأعرب عن أمله أن يقوم المجتمع الدولي، بمناسبة الجمعية الألفية، باتخاذ القرارات اللازمة لضمان قيام الأمم المتحدة بالإسهام في كل من السلم والتنمية على نحو فعال.

١٦ - وأعرب عن استغراب وفده للنـُهج المتناقضة المتخذة بشأن القضايا الوطنية والدولية؛ فعلى الرغم من أن مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وحكم القانون، والمسؤولية والعدل، تعتبر، كما يقال، شروطا لازمة للإدارة الوطنية لشؤون البلد الداخلية، فإن هذه الشروط لم تطبق على الصعيد الدولي. إن عالما تكون فيه الرفاهية محصورة بأقلية ضئيلة لا يمكن أن يكون قابلا للاستمرار على المدى البعيد؛ لأن المشاركة العادلة في عوائد التقدم يمكن وحدها أن تضمن استمرار وجود البشرية.

١٧ - **السيد كا** (السنغال): قال إن وفده يشارك في البيان الذي قدمته غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٨ - وأضاف قائلا إنه، عشية الألفية الثالثة، يلاحظ تناقض واضح: فمع أن العلم والتكنولوجيا قد أسهما في ضمان حياة أفضل للجميع، لا يزال، مع ذلك، ١,٥ بليون من الناس يعيشون بأقل من دولار يوميا، وأن الفقر قد ازداد انتشارا خلال هذا العقد المكرس لاستئصال الفقر بالذات. فبعد مرور ٥٠ عاما على ولادة الأمم المتحدة، فإن أهدافها الطموحة لتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة)، لا تزال بعيدة عن الإنجاز. وعلى نفس المنوال، فإن برامج العمل المعتمدة في المؤتمرات العالمية الرئيسية في عقد التسعينات قد تضمنت استراتيجيات وتعهدات متفق عليها كان من الواجب أن تشكل عونا عظيما في مجال البحث عن حلول لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك لم يتم الوفاء بهذه التعهدات، وأدى نقص الموارد إلى الحيلولة دون تنفيذ الاستراتيجيات المقررة في تلك المؤتمرات.

١٩ - وقال إن من المهم أن يتحقق النهج الرضائي للمشاكل بشأن القضايا الحساسة والأساسية مثل حقوق الإنجاب والصحة، وحكم القانون، ومسؤولية الأسرة والأبوين. إن الاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد وصل إلى طريق مسدود تقريبا بسبب الجهود المبذولة للدعوة بشأن مسألة توافق الآراء التي يستند إليها برنامج عمله. ومن بين المبادئ الأساسية للبرنامج أشار إلى أن "صياغة وتنفيذ السياسات المتصلة بالسكان

هما مسؤولية كل بلد على حدة ويجب أن تأخذ في اعتبارها تنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل بلد، مع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية لكل شعب (A/CONF.171/13، المادة ١-١١). وأشار إلى أن تعليقاته تسري على استعراض الخمس سنوات للمؤتمرات الأخرى، بما في ذلك استعراض الخمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي سيعقد في عام ٢٠٠١.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه قد قيل الكثير عن الفرص المتاحة وأخطار التهميش التي تنتج عن العولمة. ومع ذلك، تساءل عن كيفية إسهام هذه العملية في إفادة الناس الذين ليس لديهم وسيلة للوصول إلى المياه العذبة وإلى التعليم، والرعاية الصحية الأولية والإسكان الصالح، وكيف يتوقع من هؤلاء الذين لا يملكون الطاقة الكهربائية أو الهاتف الاستفادة من الطرق العالية للإعلام، وكيف يتمكن صغار المنتجين والمزارعين والحرفيين من التكيف للقواعد الجديدة للعبة. وينبغي أن تتضمن التنمية المستدامة الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن أمله بأن تواصل اللجنة النظر في هذه القضية وأن يكون للدول الأعضاء القدرة، بل وقبل كل شيء الإرادة لالتماس حل يمكن أن يتضمن كلا من قوى السوق والوظائف التنظيمية للدولة.

٢١ - وأشار إلى ضرورة إيجاد نهج عالمي متكامل للقضاء على الفقر. فينبغي منح الفرصة لصادرات البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، كما يجب احترام الترتيبات المتفق عليها بموجب نظام الأفضليات المعمم. وفضلا عن ذلك فقد جرى الإقرار على نحو متزايد بأن عبء الدين الأفريقي الذي يتجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، غير قابل للتسديد أساسا. وأن تحسين الممارسات الإدارية في البلدان الأفريقية سوف لا تحل المشكلة ما لم يتم شطب أجزاء كبيرة من الديون. وفي هذا السياق، رحب بالمبادرة التي قامت بها قمة مجموعة الدول السبع في كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٢ - وقال إن استئصال الفقر يتطلب كذلك الجمع بين الشراكة التجارية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز الائتمانات الصغيرة والاستثمارات الخارجية المباشرة. وفي هذا المجال، رحب بالاتفاقات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وأعرب عن الأمل في أن يقوم كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مشروع قانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا.

٢٣ - كما أعرب عن اقتناع حكومته بأن التنمية، على الصعيد الوطني، تقتضي وضع سياسة اقتصادية صحيحة، واحترام حكم القانون، وتعزيز القطاع الخاص، وتحمل المسؤولية الخاضعة للمحاسبة والشفافية في الشؤون العامة. ويتطلب تحقيق المثل العليا التي تنشدها الأمم المتحدة وضع فلسفة إنمائية جديدة تؤدي إلى فائدة شعوب الدول الأعضاء.

٢٤ - **السيد أندجابا** (ناميبيا): قال إنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يقف على قدميه، ناهيك عن تقدمه، إذا كان يواجه تلك المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، في الجزء المتعلق بأفريقيا (A/54/1، الفقرة ١٧٢). وفضلا عن ذلك، يزداد تهميش القارة بالنظام الاقتصادي الدولي غير العادل. وعلى الرغم من ذلك، فقد عقد الأفريقيون العزم على مواجهة التحديات الهائلة التي تقف في طريقهم.

٢٥ - وأشار إلى أن تنفيذ برامج القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما تلك البلدان التي تقع في أفريقيا، قد تلكأت بسبب نقص الموارد. ومع ذلك، تضطلع الأمم المتحدة بمعالجة هذه المسألة بوسيلة كلاّنية منسقة على نحو جيد. ورحب بقيام الاجتماع الإقليمي السنوي التنسيقي الأول لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، المعقود في نيروبي في آذار/ مارس ١٩٩٩. باعتماد المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد في أفريقيا في التسعينات باعتباره إطارا لتنسيق نهج المنظمة للتنمية في أفريقيا.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعولمة، لاحظ أن الجمعية العامة، قامت في قرارها الخاص بالتجارة الدولية والتنمية (القرار ١٧٠/٥٣، الفقرة ١٠)، بالتشديد على الحاجة الملحة إلى تيسير إدماج بلدان أفريقيا في الاقتصاد العالمي ودعت إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التي تهم الصادرات في الاقتصادات الأفريقية وتوفير الدعم لجهودها الرامية إلى التنويع وبناء القدرات في مجال العرض. وفي هذا السياق يدعو وفده إلى زيادة الدعم لتنفيذ خطة العمل للتحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، في عام ١٩٩٧، باعتبارها جزءا من عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريفيا. وشدد على الأهمية الحيوية لقيام هيئات الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجالي العلم والتكنولوجيا.

٢٧ - وقال إن مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية ظل مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة لأكثر من ١٣ عاما، بينما لا تزال البلدان النامية تواصل الاختيار بين خدمة ديونها أو تقديم الخدمات لشعوبها. وشدد قرار الجمعية العامة ١٧٥/٥٣ على ضرورة الاستمرار في تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة (الفقرة ١٢ من الديباجة) وعلى أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تعزيز بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي (الفقرة ٩). وأعرب عن ترحيب وفده بمشاريع البلدان المُقرضة ومؤسسات بريتون وودز التي جرت مؤخرا في هذا المجال.

٢٨ - وأشار إلى أن المرأة تشكل غالبية السكان في معظم البلدان. وتعتمد التنمية الأفريقية على إدماجها في القطاعات الإنتاجية للاقتصادات الوطنية. ولاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اختارت "المرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية: استثمار مستقبلنا" باعتباره شعارا لمؤتمرها التذكاري الأربعين المعقود في أديس أبابا في عام ١٩٩٨، وأن الجمعية العامة ستعقد اجتماعها لاستعراض الخمس سنوات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ٢٠٠٠. لذلك ينبغي أن تتناول مداولات اللجنة النظر في حالة المرأة في البلدان النامية.

٢٩ - وأشار إلى أن التنفيذ الفوري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، يشكل تحديا، وينبغي بذل الجهود لحفز دعم محاولات البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، لتنفيذ برامج العمل الخاصة بمكافحة التصحر.

٣٠ - واختتم قائلا إن زيادة العضوية في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ما هو إلا علامة على استمرار حيويته، وأعرب عن شكره لهؤلاء الذين يواصلون دعمه في مجال تنفيذ برامجه الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٢٥، الفقرة ٥.

٣١ - **السيد الحجري** (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن دعم وفده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن العلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما تلك التي تربط بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، قد اقترنت بفقدان الإنصاف والعدل، وبالتالي لم تؤد إلى خدمة الأهداف والمصالح المشتركة للبشرية.

٣٢ - وأضاف قائلا إنه بينما أسفرت العولمة وتحرير السوق عن آثار إيجابية لدى بعض البلدان، فإن آمال العديد من شعوب العالم، ولا سيما في أقل البلدان نموا، تظل بعيدة عن التحقيق، بسبب تردي اقتصاداتها ومشاكلها المالية وأعباء ديونها الخارجية. إن استمرار انخفاض أسعار السلع، إلى جانب الحمائية المفروضة من جانب البلدان المتقدمة النمو، قد أدت إلى إصابة البلدان النامية بضائقة شديدة. لذلك ينبغي إعادة تقييم العولمة والتحرير لأنهما يؤثران على الأمن والاستقرار الدوليين على نحو مباشر. ودعا إلى إجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب، بهدف تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. واعتبر التعاون الاقتصادي بين دول الجوار، ولا سيما في مجالات الاستثمار والتجارة المتعددة الأطراف يعتبر من الوسائل المفيدة لتعزيز العلاقات بين تلك الدول وتوطيدها.

٣٣ - وقال إنه نظرا للأهمية الخطيرة المتزايدة لنظام الاقتصاد العالمي، فإنه من الضروري إزالة عقبات التبادل التجاري التي تستخدمها البلدان الصناعية بغية إبعاد منتجات البلدان النامية. وينبغي أن تتوفر لهذه المنتجات وسائل ملائمة للوصول إلى الأسواق العالمية، إذا أرادت البلدان المعنية اجتذاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز القطاع الخاص. وأعرب عن اعتقاده بأن كلا من القطاع الخاص والقطاع العام القويين يعتبر ضروريا لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٤ - وأشار إلى أن بلده، باعتباره واحدا من أوائل البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، يعي أهمية تمكين البلدان النامية الأخرى من اتخاذ نفس الخطوة.

٣٥ - وذكر أنه على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر من البلدان النامية، إلا أنها تكافح بلا كلل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، مع إيلاء الأولوية لإقامة الهياكل الأساسية، وتطبيق سياسة الاقتصاد الحر. ومع ذلك فإنها قامت على نحو متواز بتقديم العون للعديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، كما قدمت مساعدات إنسانية إلى البلدان التي أصيبت بكوارث طبيعية أو تعرضت لنزاعات مسلحة.

٣٦ - وفي هذا السياق، أعرب عن أسفه لأن اسرائيل لا تزال تطبق ممارسات غير إنسانية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتصادر أراضيهم ومياههم ومواردهم الأخرى، باعتبارها انتهاكا فاضحا للمبدأ الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والذي يقضي بأن الأرض والموارد الأخرى لا يمكن شرعا الاستيلاء عليها بالقوة. واستنادا إلى ذلك، فإنه طالب المجتمع الدولي بإلزام اسرائيل بالتوقف عن هذه الممارسات في جميع أجزاء الأراضي المحتلة بما فيها القدس، ومرتفعات الجولان، وجنوب لبنان، بغية التقيد بالقرارات الدولية الملزمة قانونا في هذا المجال، واعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام.

٣٧ - وأعرب عن اعتقاده بأن الوضع العالمي الراهن يساعد، مع ذلك، على زيادة التعاون الاقتصادي بين الأمم، وعلى بذل مزيد من الجهود المكثفة لإزالة العقبات التي لا تزال تقف في طريق نمو وتقدم البلدان النامية.

٣٨ - **السيد رايتسويل** (ليسوتو): قال إن وفده يدعم البيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومختلف المبادرات الجارية بشأن التخفيف من الديون، التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وأعرب عن أمل وفده في أن إعادة النظر في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تؤدي إلى تخفيف معايير التأهيل للتخفيف من الديون، بغية أن تصبح ليسوتو مؤهلة لذلك. إن البلدان الأفريقية المثقلة بالديون تسعى إلى معالجة اعتمادها البالغ على مجموعة محدودة من السلع، عن طريق تنفيذ استراتيجيات نمو تشدد على تعزيز التصدير والتنويع. وتتضمن العناصر الناجحة لهذه الاستراتيجيات زيادة التغلغل في الأسواق الخارجية؛ وتسهيل الوصول إلى عوامل الإنتاج المستوردة؛ وخلق بيئة مؤاتية؛ وتحسين التعليم الأولي الشامل والوصول إلى التعليم الثانوي، والتعليم المهني والعالي، مع التشديد على العلم والتكنولوجيا؛ وتشجيع الاضطلاع بالمشاريع وتحسين اختصاصات الخدمات المدنية. وقد قامت البلدان الأفريقية كذلك بتطبيق إصلاحات اقتصادية، واعتمدت الديمقراطية، وعززت التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. وأن على المجتمع الدولي أن يستكمل هذه الجهود عن طريق تقديم المساعدات المالية والتقنية على نطاق واسع.

٣٩ - وذكر أنه على المحفل الدولي الحكومي الدولي بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، أن يعالج هذه المسألة بأسلوب شامل، وأن يشدد على طبيعتها العاجلة. وأعرب عن تأييد وفده الكامل بأن هذا المحفل سوف يدخل الألفية الجديدة بتظاهرة عظيمة من التضامن الدولي. وشدد على أهمية تدفق رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، الأمر الذي يفيد الطرفين.

٤٠ - وبالإشارة إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين من أجل الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لاحظ أن السنوات الخمس التي عقبت المؤتمر كانت غير كافية لتحقيق التغييرات لجني الثمار، وحث جميع الشركاء في التنمية على تقديم الموارد اللازمة لإكمال الجهود الدولية.

٤١ - وبقدر ما يتعلق بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، قال إن ليسوتو قد لعبت دورا هاما في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن نائب رئيس وزرائها عضو في فريق العمل الذي أقامه الكمنولث والمعني باسترعاء انتباه الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٢ - وأعرب عن تطلع وفده قدما إلى نتائج استعراض السنة العاشرة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي من المقرر عقده في عام ٢٠٠٢، استنادا إلى الدروس المستخلصة من عمليات الاستعراض السابقة. وإنه يتوقع أن تكون الدورة الخامسة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معلما هاما في إزالة الغازات الحابسة للحرارة.

٤٣ - **السيد نايدو** (فيجي): دعا إلى حل شامل لآثار الأزمة المالية الآسيوية، الذي من شأنه أن يتسع إلى حد معالجة جوانب معينة مثل البطالة والفقر والصحة. وفي سياق التجارة الدولية أعرب عن قلق وفده لمصير سلع التصدير الرئيسية مثل السكر بعد انقضاء أجل اتفاقية لومي خلال الأشهر القادمة، وحث منظمة التجارة العالمية على وضع معايير محددة للقيام بمعاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية. كما أعرب عن الأمل بأن جهود البلدان النامية في زيادة وصول أسواقها إلى عصر التحرير ستكتمل بواسطة تقديم المساعدة الضرورية ووضع البرامج المحفزة للتنمية والإنتاج.

٤٤ - وأعرب عن دعوة وفده إلى إلغاء الحدود القصوى للتعريفات ووقف تصعيد التعريفات ووضع حد للتحريف التجاري لتدابير دعم الزراعة. إن حجم فيجي وبعدها (مما يعني أن عليها أن تتحمل نفقات باهظة للنقل على الواردات) واعتمادها الشديد على الواردات، وعلى سلعة (أو سلعتين) صالحة للتصدير، يؤدي إلى إبراز ضعفها. إن التكاليف العالية للمنتجات المستوردة قد أدت حتى إلى إلغاء مفعول تخفيض الدولار في عام ١٩٩٨، ذلك التدبير المتخذ لتشجيع التصدير.

٤٥ - وأعرب عن قلقه لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، في وقت لم تصبح الاستثمارات الخارجية المباشرة بديلا عنها. إن بلدا مثل فيجي الذي لا يملك سوى موارد طبيعية محدودة ويتسم بالحساسية إزاء أخطار التذبذب المالي العالمي، يجد صعوبة في جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة. بل حتى الصفقات الامتيازية المقدمة إليه فضلا عن اليد العاملة المتعلمة والماهرة تبدو أنها بعيدة عن تحسين الحالة. ولاحظ بقلق أن البلدان التي تشتمل على ٧٠ في المائة من سكان العالم تتلقى ١٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الخارجي المباشرة، كما تفجع لحال أقل البلدان نموا، على وجه الخصوص. وأعرب عن دعم وفده الكامل لتوصيات لجنة السياسة الإنمائية التي تقضي بقيام البلدان المتقدمة النمو بالمحافظة على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وتوجيهها إلى أشد البلدان فقرا وحساسية. وإن على المنظمات الدولية أن تقدم مساعدات أكثر إلى البلدان النامية لتعزيز برامج المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٦ - وأعرب عن دعم وفده الشديد لدفع مشروع القرار الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعرض على اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية، وشدد على ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو والنامية بتجديد وتعزيز شراكتها بهدف تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأعلن عن ترحيب بلاده (فيجي) بجهود السلطات المعنية التي تعمل على معالجة المشاكل البيئية والاقتصادية وغيرها من حالات الضعف التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي سياق تغير المناخ ذكر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواردها البحرية والساحلية معرضة للخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة وتعاقب الفترات الطويلة من الجفاف والفيضانات. ولدى إشارته إلى تكرار حدوث مختلف الأعاصير والهزات الأرضية في منطقته، أشاد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال تصميم نظام للإنذار المبكر خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٤٧ - وقال إن الفجوة التكنولوجية المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بسبب تركز الاستثمار في البلدان المتقدمة تكنولوجيا، تبعث كذلك على القلق. فإن ارتفاع تكاليف الاستيراد تؤدي إلى صعوبة قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل فيجي، بشراء الآلات والأجهزة بما فيها، الحاسبات، التي تعتبر جد ضرورية لزيادة الإنتاجية. لذلك، ناشد المجتمع الدولي تعزيز التعاون في هذا المجال.

٤٨ - وختاما، أشار إلى أن فيجي، وهي دولة أرخبيلية تتكون من أكثر من ٣٠٠ جزيرة، حيث يعتمد وجودها بالذات إلى حد بعيد على بيئتها البحرية وعلى قدرتها على استثمار مواردها البحرية، بما فيها الموارد المعدنية، التي تدخل ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة؛ تعلق أهمية كبرى على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى صيانة وإدارة مجاميع الأسماك المتباعدة والمهاجرة وعلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٤٩ - **السيد خان** (مدير، شعبة الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أعرب عن أمله بأن يتاح لأعضاء اللجنة، في ختام المناقشة العامة الوقت الكافي لتبادل الآراء بغية تحويل ما يعتبر، بوجه عام، مونولوجا يتألف من بيانات فردية، إلى حوار (ديالوج) بشأن التعاون الاقتصادي الدولي، والاقتصاد العالمي وآثاره على التنمية العالمية. وقد تركزت المناقشة، حتى الآن، على العولمة في جميع جوانبها، التي لا تتضمن فقط التمويل والتجارة، والسلع والديون الخارجية، بل دور المرأة والمساواة بين الجنسين، وقضايا السكان والبيئة، والكوارث الطبيعية، واستئصال الفقر، والصحة، والتعليم والتكنولوجيا، وبوجه خاص تكنولوجيات الإعلام كذلك. وانصب الموضوع المشترك على الفجوة بين التوقعات في مطلع العقد والحقيقة في مطلع الألفية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية ونتائج جولة أوروغواي بشأن مباحثات التجارة المتعددة الأطراف. ولاحظ أنه قد تحقق تقدم كبير في معالجة مشكلة الديون الخارجية وأعرب عن الأمل بأن تعمل المبادرة الأخيرة من جانب مجموعة الثمانية على المساعدة في سد الفجوات في المجالات الأخرى.

٥٠ - واختتم قائلا إنه، خلال المناقشة العامة، كان هناك، حتى الآن، إقرار واسع النطاق، بأن التنمية في عصر العولمة تختلف عن التنمية بالمعنى التقليدي. ففي المفهوم الجديد للتنمية، ظهر أن نوعية النمو معتبرة أكثر من النمو بذاته؛ فقد أصبحت الأهمية تنصب اليوم على كون النمو يتركز حول الإنسان على نحو واسع النطاق، كما يأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة الطويلة الأجل والقضايا البيئية وأوضاع الفقراء والفئات الحساسة بما أنها أمور ما برحت تشكل محور اهتمام اللجنة الثانية والأمم المتحدة بوجه عام. كما أثيرت قضايا أخرى، بما فيها تلك التي يتعذر الإجابة عنها حتى الآن، مثل أثر نمو السكان على استقرار النمو الاقتصادي العالمي ونموه؛ وأعرب عن أمله بأن يتسنى النظر في تلك المسألة خلال الدورة الحالية على نحو دقيق.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠

— — — — —